

مكافحة الإرهاب و منطق الأمن الإنساني

أ. حليلة حقاني

جامعة الجزائر -3-

مقدمة:

ساهمت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في جعل الظاهرة الإرهابية وكيفية مكافحتها من أهم القضايا الدولية، إلى جانب الانتشار اللا محدود للعنف العابر الحدود، بحيث تجاوز البعد الجيوبوليتيكي للدولة القومية، وأصبح يهدد الفرد في العالم، مما إقتضى الاهتمام الحتمي بظاهرة الإرهاب من القاعدة (المواطن - الإنسان الفرد) إلى قمة الهرم، أي السياسات العليا وصناع القرار، إلى جانب المؤسسات فوق القومية نظرا لانعكاسات الظاهرة السلبية على الإنسان - الفرد والمجتمع وكذا الدول لينتهي إلى المقاربة الموسعة لهذا النوع من العنف وكيفية التعامل معه، ومن أجل تحليل هذا الموضوع يفتضي طرح الإشكالية التالية:

هل يمكن القضاء على ظاهرة الإرهاب أو التقليل من خطورته من خلال تحقيق أمن إنساني حقيقي وشامل؟

وللتفسير نطرح الفرضيات التالية:

- فشل المنظومة العسكرية الدولية في مكافحة الإرهاب.
 - التنمية والأمن الإنساني من الآليات الناجحة في مكافحة الظاهرة الإرهابية.
 - تحقيق أمن إنساني شامل هو إستراتيجية مسبقة تمنع ظهور الأعمال الإرهابية.
- تقسم هذه الدراسة إلى قسمين رئيسيين حيث يناقش الجزء الأول: تحديد مفهوم الإرهاب من خلال عرض الأسباب الشاملة التي أدت إلى بروز هذه الظاهرة ومن المستويات الثلاثة (الفرد - الدولة - المستوى الدولي)، وداخل كل مستوى اقتضت الدراسة إلى تحديد الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على مستوى الفرد بكل أبعاده الحياتية. أما في الجزء الثاني من الدراسة فسيهتم تحقيق تصور كامل لمعالجة الظاهرة الإرهابية من منطق الأمن الإنساني، وتقديم استراتيجيات تساعد على تشكيل قاعدة تحليل متعدد الأبعاد للأمن عبر:
- التنمية الإنسانية.
 - الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.
 - الحكم الرشيد وبناء المؤسسات.

1. الظاهرة الإرهابية: دراسة تحليلية:

الإرهاب هو عملية الاستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد به، بواسطة مجموعة أو دولة ينتج عنه الرعب ويعرض الإنسان - الفرد للخطر أو يهدد حرياته الأساسية. للضغط عليه، ليغير سلوكياته اتجاه موضوع ما، حيث أن الملفت للانتباه يوجد العديد من المجهود الفردية أو الدولية وكذا الدولية لتحديد مفاهيم الإرهاب إلا أنه لا يوجد اتفاق حول مفهوم الظاهرة الإرهابية، مما حتم على الأمين العام للأمم المتحدة في سنة 1972 (كورت فالدهايمر)

بطلب إدراج بند في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها السابعة والعشرين المعنونة "إجراءات منع الإرهاب وغيره من أنواع العنف التي تؤدي بحياة الأبرياء، أو تعرض الحريات الأساسية للخطر"⁽ⁱ⁾.

بما أن الظاهرة الإرهابية قد مست كل الدول بما فيها الديمقراطية وغير الديمقراطية، المتقدمة منها والمتخلفة فإنه أصبح من الضروري دراسة أسبابها والتعرف على الدوافع الحقيقية المختلفة التي أدت إلى تفاقمها من خلال دراسة موضوعية وشاملة للعوامل والدوافع المؤدية إلى الانخراط فيها والتي جعلتها في صدارة التحليلات السياسية والأمنية الدولية، وذلك بهدف تحديد إستراتيجية عملية المكافحة والتصدي ومن ثم خلق حالة الأمن والاستقرار للدول، وخاصة للأفراد ليعيشوا في حالة من الطمأنينة والرفاهية.

من غير المجدي أن نجمع بين منظور الأمن الإنساني ومكافحة الإرهاب دون، أن نستيق التحليل بدراسة شاملة للدوافع التي تشكل الظاهرة الإرهابية، وقد ترجم ذلك في جهود الأمم المتحدة بتشكيل لجنة لدراسة الأسباب الكامنة وراء ظاهرة الإرهاب⁽ⁱⁱ⁾.

• الإرهاب على مستوى الفرد:

تدفع مجموعة من المسببات الشخصية والنفسية والمجتمعية التي تساهم في خلق الحالة المناسبة التي تجعل الفرد يختار النشاط الإرهابي أي اللجوء إلى إستعمال العنف والتعبير عن رغباته أو تنفيذ خطط أطراف أخرى، كون أن تاريخ الإرهاب يكشف عن شخصيات قدمت الكثير في هذا المجال - مثل الفنزويلي "كارلوس" أو السعودي "بن لادن" - مما جعل دراسة شخصية الإرهابي محورا مهما لدى علماء السياسة والنفس وكذا علماء الاجتماع للتعرف على العوامل التي تدفع الفرد لإحتراف الإرهاب.

تستغل الجماعات الإرهابية المرضى النفسانيين الذين يعانون من اضطرابات واختلالات نفسية لتجندهم في خدمتها، وفي المقابل تساعدهم للتعبير عن مكبوتاتهم، وهناك حالة (جنون العظمة) التي يحاول الإرهابي أن يكون من خلالها ذلك البطل الذي يريد الإصلاح بالعنف، وعليه يعرف علماء النفس الإرهابي على أنه الشخص المتطرف صاحب الكلمة الأولى والأخيرة الذي إن تكلم هو دائما على صواب، حيث يميل إلى سوء الظن بالآخرين ويتشدد في غير محل التشدد، ويجب طاعته دون تردد إن كان قائدا.

وتشير الدراسات أن الأسرة لها دور في تنشئة النزعة الإرهابية للفرد، فمحيطه ومؤسسات تكوينه وتنشئته لم تؤد واجبها وهو ما يساهم في انقسام الشخصية، ومن ثم يؤدي إلى الانغلاق والإحباط النفسي، الذي يولد حالة الانتقام والعداء تجاه للمجتمع⁽ⁱⁱⁱ⁾، ويظهر له أن العنف هو الوسيلة الوحيدة المتاحة للرد على المظالم التي يتعرض لها نفسيا ومعنويا. إلى جانب الدوافع النفسية هناك الدوافع المادية، فحينما يكون الفرد عاجزا عن الاستجابة لتلبية متطلباته اليومية، واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء وتفشي الفقر والبطالة والأمية، فإن هذه المسببات مجتمعة أو منفردة للشخص تولد لديه الرغبة في الكسب السريع وللخروج من الوضع المادي المتدهور الذي يعاني منه، ومن أبرز السبل اللجوء إلى المنظمات الإرهابية، وعلى العكس من ذلك نجد الإرهابي الفنزويلي المشهور "كارلوس" (أليش راميراز سانتشيز) هو رجل ثري ومن عائلة غنية.

إذا كان هدف الإرهابي سواء في شكل فردي أو بتحريض من مجموعة إرهابية هو مناهضة سياسة معينة. أو دولة معينة، يسمى هذا النوع بـ "الإرهاب من القاعدي" أو "الإرهاب الأبيض"^(iv). وبالتالي فالإرهاب هو حالة من العنف، والتهديد به يعبر عن المعارضة لسياسة معينة أو معالجة قضية ما، بطرق غير سلمية، وتتغير الظاهرة الإرهابية تبعاً لطبيعة الفواعل (سواء فرد، أو جماعة دولية، أو دولة) والظروف السائدة في كل بيئة سواء على المستوى الداخلي أو الدولي، أو من الجوانب السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية وحتى النفسية والثقافية والدينية.

• أسباب الإرهاب على مستوى الدولة:

تعتبر الدولة من الوحدات التي تستقبل وتصنع الإرهاب، حيث أن سيطرة أقلية من الأشخاص على أجهزتها و صنع القرار فيها، قد يجعل نظام الحكم و ممارسته استبدادياً ومغلقاً، وخاصة في الأنظمة الشمولية حيث يجعل قوة القرار في يد نخبة أو طائفة أو مذهب أو تسلسل طبقي معين^(v)، لاسيما وأن الفئة المسيطرة عادة ما تحرك الفئات الأخرى ضدها مما يجعلها تستعمل العنف، وهو ما يؤدي كذلك إلى التمييز بين أفراد المجتمع، فتتحصّر الرفاهية والغنى لدى الأقلية الحاكمة، مقابل وجود الأغلبية التي تظل تعيش في غبن سياسي واضطهاد حقوقي.

ويعتبر القتل الجماعي أحد أشكال الأنظمة "المونقراطية" الفردية من خلال مواجهة بعض أفراد الشعب، خوفاً من تحدي الوضع القائم، حيث يمكن إدراج ما يسمى "إرهاب الدولة" كعمل قسري من شأنه حرمان الشعوب من حقوقها الشرعية، وخاصة حقها في تقرير المصير، والامتناع عن تنظيم أو تشجيع تنظيم القوات غير النظامية أو العصابات المسلحة، أو قبول تنظيم أنشطة داخل إقليمها، حيث تكون موجهة لارتكاب مضايقات أمنية، والملفت للانتباه هنا هو مجهود دول عدم الانحياز ومجموعة الدول العربية والإفريقية التي قدمت اقتراحاً لتعريف الإرهاب، ويتمثل في "جميع أعمال العنف والقمع الأخرى التي تمارسها الأنظمة الاستعمارية أو العنصرية أو الأجنبية ضد الشعوب التي تناضل من أجل التحرر والحصول على حقها المشروع في تقرير المصير والاستقلال، ومن أجل حقوق الإنسان و حرياته الأساسية الأخرى"^(vi).

وتساهم الدولة - بشكل مباشر أو غير مباشر - في بعض الحالات في صنع وإظهار حركات ومنظمات العنف، إما نتيجة سياسات قمعية، أو من أجل القيام بحملة ضد السكان، في حين أن الأنظمة التي تدعي الديمقراطية في صفتها الشكلية أو الإجرائية، فتبرز مظاهر الديمقراطية في تنظيمها لانتخابات تنسم بالتعددية والمنافسة ظاهرياً وبالأحادية في النتائج والتمثيل^(vii).

أما في الجانب الاقتصادي والاجتماعي: فإن كل من التوزيع الطبقي للمجمعات الصناعية والتقلبات الاقتصادية يساهم في زيادة أو التحكم في الحالات الإجرامية ونوعيتها، كما أن النظام الاقتصادي السائد في دولة معينة يتحكم بشكل مباشر في هذه الظاهرة، أو غير مباشر في ظهور حالات الإرهاب الفردية أو الجماعية داخل هذه الوحدة الاقتصادية والسياسية، خاصة مع ظهور العولمة التي ساهمت كثيراً في زيادة موجات الإرهاب في العالم، نتيجة ميوعة وتعقيد التوجهات السياسية والفكرية، حيث يقول (وليام نوك) في كتابه "عالم جديد متغير": "الإرهاب سيكون ردة فعل خطيرة مقابلة للمتغيرات الاقتصادية التي أوجدت سخطا لدى الطبقات الاجتماعية المقهورة أو المسحوقة، كما يتوقع أن يستغل الإرهابي التقدم العلمي والتقني في تحويل الأموال والأفكار والتعليمات، وينظمون أنفسهم بواسطة الأنظمة المعرفية العالمية وشبكات الانترنت"^(viii).

ونتيجة لهذا التوزيع غير العادل لثروات الدولة - حيث تحتكر فئة واحدة على السلطة وعلى الثروة الكاملة - تتفاقم ظاهرة تهميش فئات المجتمع الأخرى، ويزداد حرمانها من مناصب الشغل والمشاريع التنموية مما يخلق الحالات الاقتصادية المتدهورة لهذه الفئات، وغياب الحكم الرشيد.

وعلى العموم، تؤدي هذه الحالة إلى زعزعة اقتصادية حقيقية، وبالتالي إلى تدمير من بعض الفئات التي تستعمل العنف والإرهاب كوسيلة للتعبير على هذا الفارق الاقتصادي، وتجد أن اللجوء إلى العمل الإرهابي يعد كوسيلة للمطالبة بتقسيم الثروة بعدل وشفافية، وفي المقابل يساهم الإرهاب في خلق حالة الركود الاقتصادي، ويؤثر بالسلب على الموارد الاقتصادية، خاصة في قطاع السياحة والعمل والاستثمار والتنمية الشاملة، ومما زاد من توسيع الهوة بين الدول الفقيرة والغنية ظاهرة العولمة حيث خلقت ما يسمى "اقتصاد الأبرتايد" (Economic Apartheid)^(ix).

ولقد حددت اللجنة الخاصة بالإرهاب الدولي (التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة) في تقريرها المؤرخ في 29 فيفري 1979 مسببات أساسية لظاهرة الإرهاب ومنها^(x):

- انتهاك حقوق الإنسان، عن طريق التعذيب أو السجن أو التهديد أو الانتقام.
- الجوع أو الحرمان أو الدؤس.
- تجاهل معاناة شعب يتعرض للاضطهاد.
- تدمير البيئة.

• الإرهاب على المستوى الدولي:

يتوسع العمل الإرهابي من البيئة الداخلية للدول إلى المستوى الدولي، وعبر الحدودي، وقد ساهمت الدول الكبرى في ذلك من خلال ممارسة السيطرة على الشعوب والدول الضعيفة ومقدراتها، والدليل على ذلك ما حدث في فترة السبعينات التي عرفت التصادم بين المعسكرين، مما أدى إلى التكرس الواضح بين الشمال الغني والجنوب الفقير، الذي يعاني من تسلط الدول الإستعمارية ومشاريعها التوسعية، وبعده عن ركب الحضارة العالمي و قبل هذا تخطيطه في مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية التي تهدد وجوده، مما يجعله يعيش حالة التخلف والتبعية، ومما ساهم في ظهور حالة الرد الفعلي السلبي الذي يسمى بـ "الإرهاب الدولي المضاد"^(xi)، الذي يزيد من حدة أعمال الإرهاب وأشكال العنف على المستوى الدولي، وهو ما يدل على أن الحد من ظاهرة الإرهاب يتطلب التصدي لقمع وتسلط الدول الكبرى، في إطار القانون الدولي والمواثيق الدولية والمساواة بين أعضاء المجتمع الدولي.

وعليه، نادى الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تسليط الضوء على كامل المشاكل الخاصة بالعنف ووضعها في الإطار الصحيح من خلال القرار 147/32 في 16 ديسمبر 1977 "الدول يجب أن تركز اهتمامها الفوري لإيجاد حلول عادلة وسلمية للأسباب الكامنة وراء أعمال العنف"^(xii).

وتعتمد بعض حركات المقاومة أساليب العنف بصفة خاصة من أجل الرد على اعتداءات الدول الكبرى، خصوصا البعض منها الدائمة في مجلس الأمن الدولي، التي تخلق حالة الفوضى وانتهاك حقوق الإنسان في العالم لذا تعبر هذه المجموعات بهذا الأسلوب لتحقيق أهداف سياسية.

ويستعمل الإرهاب كإستراتيجية في يد الفواعل الضعيفة لمواجهة إرهاب الدول القوية، لأنها لا تملك الأدوات أو القوة العسكرية التي تسمح لها بمواجهة هذه الدول، كما يستعمل نتيجة لغياب الدولة أو الدولة الضعيفة، كالصومال ويفاقم في تزايد الأعمال الإرهابية على العموم.

أما في الجانب الاقتصادي والاجتماعي: تستعمل الدول الكبرى إستراتيجية دعم طرف ضد طرف آخر في شكل "الإرهاب غير المباشر" من أجل الحصول على تنازلات اقتصادية وتسهيلات تجارية واستثمارية، أو إقامة قواعد عسكرية من قبل الطرف الذي تدعمه، ومن جهة أخرى تقدم مساعدات اقتصادية لأنظمة دكتاتورية لتمارس إرهاب الدولة، مثل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل.

وتساهم الهجرة سواء الشرعية أو غير الشرعية من المناطق الفقيرة التي تعاني من تهديدات أمنية في تزايد انخراط المهاجرين في المنظمات الإرهابية، واستعمال الجريمة المنظمة، خاصة المتعلقة المال والسلاح والاتجار بالبشر من طرف منظمات وإرهابيين محترفين.

2. منطوق الأمن الإنساني لمكافحة الإرهاب:

برزت صيغة جديدة للإرهاب مع أحداث 11 سبتمبر 2001 وخاصة حول مكافحة الإرهاب، وكان رد فعل المجتمع الدولي هو مواجهة أو مكافحة هذا النوع البارز من العنف، مما يفسر صدور 17 قرار بشأن الإرهاب، والنتيجة هي أن الإرهاب هو من أخطر التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين، و بعد سبعة عشرة يوما من الهجمات أصدر مجلس الأمن (وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة القرار (1373) والمتعلق بإنشاء " لجنة مكافحة الإرهاب"^(xiii) "Counter terrorism committe"، ولكن البناء القانوني والاستراتيجي لمكافحة الإرهاب يحتاج في الواقع للكثير من التعديل والممارسات الإستشراقية المبنية على احترام الإنسان الفرد، لأن القرارات الدولية -خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001- هي أداة ضغط بيد عدد قليل من الدول ضد الدول الصغرى والضعيفة، حيث تحصر مبرر تزايد الإرهاب في التعصب والتطرف في مناطق مختلفة، رغم أن الأسباب الحقيقية تفوق ذلك، لأن هذه الأخيرة هي نتيجة لحالات الاحتلال والفقر والعوز وغياب العدالة والحكم الرشيد، وتفكك المجتمعات، وإبراز خصوصيتها الثقافية وبقاء هويتها وكذا إستغلال الاقتصادي والفساد السياسي.

يشير ("يوهان غالتونغ") أن توفير الأمن الإنساني كرد على العنف المباشر والهيكلية^(xiv) أي إذا شعر الأفراد والمجتمعات بالأمن والحماية من التهديدات التي تنشأ عن العنف المباشر

والهيكلية بمعنى إذا ضمن أمنهم الإنساني الأساسي، يمكن التقليل كثيرا من المعاناة الإنسانية على المستوى الفردي، والصراع والعنف على المستويات المجتمعية والإقليمية والدولية، وبالمقابل يؤدي انتهاك الاحتياجات الأساسية للأفراد والمجتمعات إلى المعاناة الإنسانية والتدهور المجتمعي، وبالتالي إلى مزيد من العنف المباشر^(*) والهيكلية^(**).

وتعد مقارنة الأمن الإنساني الشاملة من الوسائل والآليات الضرورية لمكافحة ظاهرة الإرهاب، لأنه ي طرح العديد من الأبعاد والبناءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى الشخصية لمواجهة هذا العنف، وهو طريقة للمساعدة في تحديد الإجراءات الوقائية لمواجهة ظاهرة الإرهاب، وتطوير استراتيجيات الحد منها وتعميم مسؤولية توفير الأمن الإنساني.

ضرورة تنشيط الأبحاث والممارسة بالشكل الكافي لتجاوز الاعتماد على إستراتيجية العنف والتصادم والأبعاد العسكرية لمواجهة التهديدات الأمنية وعلى رأسها الإرهاب لذا يعتبر الأمن الإنساني المفهوم الذي يمنح هذه الفرصة نظرا لأهميته السياسية والاقتصادية والمجتمعية

ويعطي بناءات مستقبلية وإستباقية أكثر غنى وفائدة لمكافحة الإرهاب يث يتيح مزيدا من التركيز الفعال على احتياجات الأفراد، مقارنة بالإحتياجات الأمنية للدول، لذا يجمع مفهوم الأمن الإنساني بين (التحرر من الخوف) و(التحرر من الحاجة) (xv).

وهناك علاقة تكاملية بين الأمن الإنساني والإرهاب، حيث يشكل هذا الأخير عاملا ذو أهمية في انعدام الأمن من خلال تأثيراته المباشرة وغير المباشرة، ويكون مؤشرا لانعدام الاستقرار المجتمعي والسياسي من خلال ضحايا العنف والضرر اللاحق بالبنية التحتية، والتكاليف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذا النفسية، مثل الخوف من الأعمال الإرهابية للأفراد و صناع الرأي والقرار.

وعلى الرغم من وضع إجراءات إتسمت بالعالمية على الإرهاب من طرف الغرب لتحقيق حالة الأمن، ولكنها شكلت - في الوقت نفسه- تهديدا حقيقيا وكبيرا للأمن الإنساني في العديد من بلدان عالم الجنوب، خاصة بلدان العالم الإسلامي (خاصة أفغانستان والعراق وبالذات) (xvi).

للحد من ظاهرة الإرهاب والعمل على مكافحة لا بد من الإعتماد الضروري من طرف صناع القرار والمنظمات فوق القومية، وكثيرا من الدول على أسس وقواعد الأمن الإنساني وفي مقدمتها:

■ التنمية الإنسانية:

هي خلق بيئة تمكن الإنسان من التمتع بحياة طويلة وصحيحة وخلقة ولا تكتفي بتوليد النمو فقط و إنما توزع عائداته بشكل عادل، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها وتمكن الناس بدل تهيمشهم، وتوسع خياراتهم فهي تنمية تخدم الفقراء وتوفر فرص العمل الجديدة حيث تزيد من التمكين (xvii) وتحقيق العدالة فيما بينهم، تركز التنمية الإنسانية الشاملة في مدى إهتمامها بالأفراد وإشراكية في العملية التنموية.

■ الديمقراطية و حقوق الإنسان:

وهناك علاقة وثيقة ومتكاملة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان، لأن كلاهما يصب في مقاربة الأمن الإنساني والسلام الإيجابي، وفي المقابل يعمل على بناء إستراتيجية للمكافحة والوقاية من الظاهرة الإرهابية، حيث قدمت هيئة الأمم المتحدة أن الديمقراطية هي الشكل الوحيد والأنسب للنظم السياسية التي تحترم حقوق الإنسان، بما فيها: السلامة الجسدية وسيادة وحرية التعبير والمشاركة السياسية وتكافؤ الفرص.

ومن أجل خلق العلاقة بين الأمن الإنساني والديمقراطية أشار "روبرت بوتنام" (xviii) في دراسته أن سر نجاح الديمقراطية يتمثل في الرأسمال المجتمعي (Social Capital) من خلال الترابط المجتمع المدني والمواطنة ليسمح بالمشاركة السياسية وإدراكهم للمصالح و تعزيز الثقة المتبادلة و الانتماء في ظل البناء الفكري والعملية سياسي.

■ الحكم الراشد و بناء المؤسسات:

يسمح الحكم الراشد بإبراز الآليات والعمليات والمؤسسات التي تمكن الأفراد والجماعات من خلالها التعبير على مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم، وتتمثل هذه المؤسسات في: الدولة كمجموعة المؤسسات السياسية ومؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص، الذي يغطي المؤسسات الخاصة في مجالات المصاريف والتعاونيات والقطاع غير الرسمي في السوق،

والمجتمع المدني الذي يقع بين الفرد والدولة، ويضم الأفراد والجماعات التي تتفاعل اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، حيث يشير البنك الدولي على أن الرشادة تتحقق من خلال العلاقات السياسية والسوسيو اقتصادية بشفافية ومسؤولية^(xix).

والرشادة دور كبير وإيجابي في الوصول إلى تنمية إنسانية شاملة وامن إنساني حقيقي إلى جانب إصلاح القطاع الأمني من خلال توفير الفرص والمسؤوليات من خلال بناء مؤسسات أكثر شمولا وأقل تمييزا. وذلك لبناء الثقة عبر المزيد من التجاوب مع الحاجيات الأمنية، وأدوار كافة الأطراف في المجتمع مما يؤدي إلى إصلاح شامل ومستمر لأمن الدولة وأمن الأفراد فيها وكذا الأمن الإقليمي والدولي من خلال شرعية احترام الهوية. لذا فالاعتماد على الرشادة في الحكم وعلاقة هذه الأخيرة مع الديمقراطية الحقيقية وليس الشكلية ينعكس ذلك بشكل واضح على الاستقرار داخل الدولة، وكذا على الأمن الإنساني لأفراد المجتمع.

خاتمة:

مكافحة الإرهاب وهي عملية مستمرة ومتكاملة لا تقتصر فقط على البعد العسكري للحد من العنف و لم تعد مجرد حماية الإنسان من العنف كذلك وإن كانت تحتوي عليه في إطار النظام الدولي الجديد وإنما العمل على تفادي الوصول إلى هذه المرحلة عن طريق التنمية الإنسانية والبناء الضروري لأبعاد الأمن الإنساني من أجل الوقاية من النزاعات والأنواع المختلفة للعنف وعلى رأسها الإرهاب لضمان الأمن والاستقرار للدول وكذا الأفراد وفي المقابل الإقليمي والدولي، لأن هناك عملية تداخلية لأسباب الإرهاب تجمع بين الجوانب السياسية الاقتصادية والاجتماعية وحتى الحضارية تعوق مسار التنمية والأمن الإنساني حيث أشار "جوزاف ناي" أن المفتاح الحقيقي للقضاء على المهددات لاندلاع النزاعات هو التنمية الإنسانية المستدامة لذا الأمن الإنساني والتنمية هي القوة اللينة للقضاء على الظاهرة الإرهابية وأبرز طريق لمكافحتها بأنجع السبل.

إن تعزيز مسارات التنمية والعمل على تثبيت أبعاد الأمن الإنساني بالنسبة للدول التي خرجت من الصراع من أجل تجاوز كل أسباب بروز الظاهرة الإرهابية وتوسيع سلطة الدولة الشرعية والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان وبناء مؤسسات فعالة ورشيده مما يسمح لهذه الدول تجاوز المرحلة الصعبة من العنف وكذا منعها من معاودة الصراع أو ظهور حالة التغذية الاسترجاعية لظاهرة الإرهاب في تلك الدولة وإعادة تدني مستوى الأمن والتنمية للأفراد.

الهوامش:

(i) محمد محي الدين عوض، "تعريف الإرهاب: تشريعات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي". مركز الدراسات والبحوث، الدورة العلمية الخمسون أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1999، ص.88.

(ii) الأمم المتحدة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم 3034 (د/27) الصادر في 1972/09/18، الملحق: 37_37، ص.03، ص.01.

(iii) إريك موريس، هو ألان، الإرهاب : التهديد و الرد عليه، تر: أحمد حمدي محمود. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 2001، ص.76.

(iv) Leonard Bweinberg, Paul B Davids, political terrorism, MC Graw_hillinc, US,1989, p.12

- (v) علي يوسف شكري، الإرهاب الدولي: في ظل النظام الدولي الجديد. القاهرة: إتراك للطبع والنشر والتوزيع، 2007، ص. 63.
- (vi) ONU. Assemblée Generale, doc. Off. 28eme session. Suppl ; n28. New York
- (vii) أدونيس العكره، الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية. بيروت: دار الطليعة، 1983، ص 133.
- (viii) محمد فتحي عيد، الإجرام المعاصر، ط1. الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1991، ص 141.
- (ix) Booth Ken, Dunne Tim. World in collision; terror and the future of global order. Palgrave Macmilan.Routledge. London and New York, 2002. P.217
- (x) محمد عبد المطلب الخشن، الإرهاب الدولي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007، ص 34.
- (xi) أحمد حميد سويران، الإرهاب الدولي: في ظل المتغيرات الدولية، ط2. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص 162.
- (xii) الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم 147/32 بتاريخ 16 ديسمبر 1977.
- (xiii) علي يوسف شكري، الإرهاب الدولي. القاهرة: دار السلام الحديثة، 2007، ص 209.
- (xiv) John Galtung, (violence, peace research) Journal of peace research, vol. 6, no.3, 1969, p.170
- (*) **العنف المباشر**: هو العنف بفعل فاعل مثل العنف المسلح أو الإرهاب الذي يسبب الدمار، فالسلام السلبي مرتبط بغياب العنف.
- (*) **العنف الهيكلي**: هو العنف الذي لا يرتكب بفعل فاعل أو غير مباشر ومن الأمثلة الموضحة: الظلم المدني الناتج عن الحصارات الاقتصادية ودم التساوي في فرص الوصول إلى السلطة السياسية أو الموارد أو الرعاية الصحية أو التعلم أو أو المكاتب القانونية، مما يؤدي إلى مخاطر تعرض الأفراد للمعاناة والموت المبكر بسبب الأمراض والفقر، فغياب العنف الهيكلي يحقق السلام الإيجابي، في الحالتين يمكن أن يقتل الأفراد أو يشوهوا...
- (xv) Unated nation development programme, human development report 1994 ((Oxford: university press, 1994)); commission on H.S, Hs nowl(New York: commission on H.S, 2003) http://www.Hs_chs.Org/final report / index
- (xvi) Denise Helly, pourquoi lier citoyenneté, muluculturalisme. In Albaz(mikhael) (ed)
- (xvii) PNUD, rapport mondiale sur le developpement humain 1996 : grossissant économique développement humain, Paris: economica, 1996, p. 04
- (xviii) Genard Presvost, ((introduction a l'étude du concept de gouvernance)) Revue IDARA n°21, 2001, pp. 52-53.
- (xix) لوتا ثميز، بيتر فالنستين، ((أنماط الصراعات المسلحة الكبرى 2001-2010))، في: التسلح و نزع السلاح والأمن الدولي، معهد استكهولم لأبحاث السلام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص. 142.